

# الإصلاح يستكمل «أخونة» التربية



تتوالى جرائم الإقصاء التي ترتكبها جماعة الإخوان في اليمن في مختلف مؤسسات الدولة وتنذر بثورة شعبية لوقف هذه الجرائم التي تطال خيرة كوادر أبناء اليمن فمُنذ تولي القيادي الإخواني عبدالرزاق الأشول حقيبة وزارة التربية والتعليم حول التعليم ومدارس الجمهورية إلى نمط للمعاهد العلمية التي تم إلغاؤها بتوحيد التعليم. وبيّن تقرير محايد أعدته لجنة التربية في هيئة الظل التي يقودها السياسي أحمد سيف حاشد بعض الاختلالات التي رصدتها والتي ارتكبت في ظل حكومة الوفاق للفترة يناير 2012 - مايو 2013م في الجوانب التالية.

**تعيين 24 شخصاً بدرجة مدير عام في الوزارة والقطاعات**

**نقل وتبديل 255 مدير مدرسة في أمانة العاصمة وصنعاء**

## التعليم العام

المدارس المطورة: تم إخراج أنشطة هذه المدارس عن الدور المؤسسي للقطاعات، وتحويل إدارتها إلى لجنة بقرار وزاري يرأسها الوزير وعضوية 16 شخصاً، لإدارة هذه العملية لاشياء في نفس يعقوب.

وقد تم اعتماد نشاط التطوير المدرسي ضمن خطط الوزارة ورصد مبالغ مالية كبيرة جداً تصل إلى أكثر من 6 ملايين دولار تحت هذا المسمى، وبدعم من مشروع تطوير التعليم والشراكة العالمية للتعليم، دون التفكير بإيجاد أي مركات أساسية لاستيعاب هذا التوجه في إطار المدرسة، وخالفت هذه التوجهات مبدأ تشكيل اللجان والمسؤوليات التي تقع عليها، ومن جانب آخر لم يتم إطلاق أي معايير وطنية للتعليم لتشكل مرجعية لهذا التطوير، بل إن العمل يسير بشكل عشوائي وبدون خارطة طريق واضحة.

## مشروع حماية الطفل:

تم إخراج أنشطة هذا المشروع إلى منظمة مجتمع مدني هي منظمة سول، لإدارة هذه العملية بعضوية 10 أشخاص في قطاع التعليم، غالبيةهم ممن تم تكليفهم بإدارة ما يسمى بالمدارس المطورة، كون هذا النشاط سيتم تنفيذه في إطار هذه المدارس، لكن شطارة الوزير تمثلت في أنه شكّل لجنة تتفطن في الصرف ومخالفة اللوائح، وكذا العمل خارجاً عن قطاع التدريب الذي تقع عليه المسؤولية، وعلى سبيل المثال تم إجراء المفاضلة لاختيار المديرين عبر الهاتف، ورغم وصول الشكاوى والتظلمات إلى الإدارة العامة للشئون القانونية من بعض من تم إقصاؤهم، إلا أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء حول نتائج التحقيق في هذا الموضوع، حفاظاً على مشاعر هذه اللجنة والوزير.

## دارة شؤون المعلم:

تعمدت قيادة الوزارة عدم استكمال مشروع إعادة توزيع المعلمين، الذي تم البدء فيه خلال السنوات الماضية، وبدعم من البنك الدولي، كأولوية بعد أن أثبتت الإحصاءات والدراسات أنه لو تمت إعادة توزيعهم وفقاً للنصاب القانوني للحصص في التوزيع المدرسي لتمكنت الوزارة الاستفادة من الكفاءة المتواجدة في الميدان من المعلمين والذين لا يؤدون حصصاً إلا أقل من 50% من عدد الحصص ويضعهم لا يؤدون أية حصص، وكذلك تغطية العجز والاحتياج الحقيقي والنوعي بدل التوظيف العشوائي، وكان بالإمكان الوصول إلى صفوف بمعدل 25 طالباً في الخارج لكل معلم.

ويتطرق التقرير إلى عدد من المخاوف والتي تتمثل في عدم الاستفادة مما صرحت به قيادة الوزارة بأنه تم اعتماد درجات وظيفية بالتعاقد، وبدعم من صندوق التنمية الاجتماعي في المناطق الريفية ل6 آلاف معلم ومعلمة بأن يكون مصيرها مثل مصير «مشروع عملات الريف» الذي خصص التعاقد فيه للمناطق الريفية، وتمت فيه مخالفة المعايير، وعمل التعاقدات لعدد من بنات المدن، وبعد تفتيتهن عدن إلى المدن، والتخوف الثاني من المعص الجديدم والمتمثل بـ«أخونة»

**تعيين 16 شخصاً في مراكز أبحاث.. 70 شخصاً بدرجة باحث.. 57 موحماً بدرجة مستشار.. 35 نائب مدير عام وأكثر من 30 مدير إدارة**

**التعاقد مع 6000 إصلاحي لأداء المهمة في الريف**

الدعم الداخلي والخارجي فعلى سبيل المثال يذكر التقرير من ذلك الإدارة العامة للتخطيط، الإدارة العامة للرقابة، الإدارة العامة للشئون القانونية، الإدارة العامة للجودة، قطاع المناهج، الإدارة العامة للمشاركة المجتمعية، وهذا ما برز في خطط الوزارة لهذا العام، رغم أنه كان من المقترض أن تكون ضمن أولويات الوزارة إصلاح هذه الاختلالات، مالياً وإدارياً وفنياً، وليس كما فهمها «الإخوان» في حزب الإصلاح.

تدخل الوزير في مهام واختصاصات وكيل القطاع أثناء تكليفه من قبل رئيس الجمهورية مقرر اللجنة الحوار الوطني، وتكليف من يقوم بمهامه، وتكليف رئيس المكتب الفني بالوزارة للقيام بمهام وكيل قطاع التدريب والتأهيل، متجاوزاً الوكيل المساعد للوزارة الذي كان يقوم بالمصادقة على الوثائق والمعاملات ومتطلبات تنفيذ برامج التدريب والتأهيل، وذلك تنفيذاً لعرض من مدير وحدة التنفيذ في مشروع تطوير التعليم، استنزاف نسبة كبيرة من الموازنة المخصصة للتدريب الخارجي وتحت بند ما يسمى بتنمية قدرات كوادر غير مستهدفة أو المرافقة أفراداً أو للعلاج.

## المناهج والتوجيه

وعن قطاع المناهج والتوجيه، أوضح التقرير أنه يعتبر أهم قطاع تتمثل فيه أهم مركات مدخلات العملية التعليمية (المناهج)، وأهم عمليات العملية التعليمية (الوسائل والتقنيات التربوية والمتابعة والإشراف)، والذي يتطلب توصيفاً دقيقاً لمن يشغلون الوظائف القيادية وفقاً لإجراءات المفاضلة لاختيار الأفضل من حيث المهنية والكفاءة والخبرة في هذا المجال، ولكن بسباق محموم ودون مراعاة الدور الحيوي لهذا القطاع، عين الوزير وكيل القطاع ومدير عام المناهج ومدير عام

## إدارة لحزب الإصلاح بالوزارة

ولتأكيد إصرار حزب «الإخوان» على تسييس التعليم وتحويله إلى ساحة لنشاطه الحزبي فقد قام الوزير الإخواني وفقاً للتقرير بإنشاء واستحداث إدارة عامة للجودة والاعتماد خارج هيكل الوزارة، وتتبع الوزير شخصياً وتم تعيين شخصين من خارج الوزارة ومن عناصر حزب الإصلاح، كما تم إنشاء إدارات فرعية في كل المحافظات والمديريات، وتعيين عناصر حزب الإصلاح فيها، بل من المضحك أن يصرح الوزير في المؤتمر التربوي الخاص بالمرحلة السنوية بتاريخ 2013/5/28م، بأنه سيتم إنشاء وحدات في كل مدرسة، أي أن هناك 16 ألف مدرس سيتحولون إلى إداريين، بينما الميدان يعاني من نقص الكادر التدريسي وكان على قيادة الوزارة، قبل التسابق المحموم على التعيينات في إدارات وأقسام ووحدات الجودة، أن تعمل على إنشاء هيئة وطنية للجودة، على غرار ما هو معمول به في كثير من البلدان التي تسعى إلى الجودة في التعليم، بدل هذا النشاط العيبي، الذي يمثل ظاهرة صوتية فقط، وفساداً ممنهجاً لا يخدم إلا توجه سياسة حزب الإصلاح.

## التدريب والتأهيل

أما في قطاع التدريب فقد قامت قيادة الوزارة «الإخوان» باستحداث 3 إدارات عامة جديدة خارجة عن الهيكل إلى جانب 3 إدارات عامة في هذا القطاع، تتركز مهمتها على رسم سياسات للتدريب والتأهيل، ولكن كان مبرر الوزير قوياً جداً، هو كيف يمكن إيجاد أماكن شاغرة لأعضاء في حزب الإصلاح لتعيينهم في مناصب قيادية.. وهم مدراء عموم وعدد من نوابهم ومساعديهم ليصل العدد إلى 3 لكل إدارة عامة، ومدير وإدارات ونوابهم، ومديرو مكاتب وصل عددهم إلى ما يقارب 34 شخصاً، بالإضافة إلى نقل وتعيين عدد كبير من الكوادر هم من خارج القطاع إلى مناصب مختلفة لم يسبق لهم أن شغلوا مناصب مماثلة لها، حسب ما تقتضيه خصوصية ومهام هذا القطاع، في مخالفة للوائح المنظمة، إضافة إلى إقصاء عدد كبير من الكوادر المؤهلة وممن لديهم خبرات تصل إلى عشرات السنين في مجال التخطيط وتصميم وتنفيذ وتقويم البرامج التدريبية..

واللافت بعد كل هذا أن قيادة الإخوان في الوزارة خططوا عبر المكتب الفني للسيطرة على ديوان عام الوزارة عبر السيطرة على الإدارات والتحكم بمهام وأنشطة التدريب والتأهيل، للاستحواذ على جزء من

## تسليم قطاع المناهج لجماعة الإخوان

اليمن وتحت إشراف وزارة التربية والتعليم.

مطالبين الأحزاب والتنظيمات السياسية وفي مقدمتهم أعضاء مؤتمر الحوار الوطني العمل لوقف أخونة العملية التعليمية والتربوية في البلاد، وعقد مؤتمر وطني للتعليم يعالج كافة المشاكل التربوية والتعليمية وفق رؤية وطنية موحدة.

وبينت المصادر أن وزير التربية والتعليم مارس بهذه القرارات عملية انتقام سياسي بإقصاء الأستاذ محمد هادي طواف- وكيل قطاع التعليم، والأستاذ جميل الخالدي- وكيل قطاع المناهج، والأستاذة لطيفة حمزة- وكيل قطاع تعليم المرأة، والأستاذ منصور علي- رئيس المكتب الفني، والدكتور عبدالله أبو حورية- المدير التنفيذي لمطابع الكتاب المدرسي، وجميع هؤلاء من القيادات التربوية المشهود لها بالكفاءة والوطنية.

حيث تم استبدالهم بعناصر من حزب الإصلاح بنسبة 90% بدون أي مبررات وأغلب المعينين غير معروفين وليس لأغلبهم أية خبرات في العمل التربوي أو الإداري.

وسبق أن قام وزير التربية والتعليم باستبدال جميع مدراء عموم في ديوان الوزارة ومعظم المحافظات بقيادات إخوانية وأخرها عبدالفتاح جمال والذي عين مديراً لمكتب التربية بمحافظة تعز، رغم كونه قد أحيل للتقاعد قبل سنوات وسبق له أن شغل هذا المنصب قبل أكثر من 25 عاماً.

الامتحانات من عناصر الإخوان، باستثناء الإدارة العامة للتوجيه، التي تم فيها إجراء المفاضلة لاختيار من يقود هذه الإدارة العامة، وبناءً على هذا الاختيار تم شغل المنصب من قبل أحد الكوادر التربوية المؤهلة ذات الخبرة، وهو ينتمي إلى الحزب الاشتراكي اليمني (وتم تدارك الأمر من قبل الوزير الإخواني بتعيين 3 نواب له من حزب الإصلاح).

## القناة التعليمية:

القناة وما أدراك ما القناة التعليمية، فقد قام حزب الإخوان بإقصاء مدير عام القناة السابق، ومن عمل معه من مختصين وفنيين ومديري إدارات وتعيين مدير عام للقناة (وهو مدير في قناة سهيل)، كما تم أخونة القناة بتعيين مديري إدارات ورؤساء وحدات وفنيين من حزب الإصلاح، وهم بالعشرات، علماً أن ميزانية القناة من التعليم والمناحين، والقطاع الخاص مثل شركة «MTN» تقدر بـ360 ألف دولار، وقد تم الاستيلاء على الدعم المقدم للقناة واستبدال الكادر من عناصر حزب الإصلاح.

## مكاتب التربية في المحافظات:

يذكر التقرير أن وزير التربية اتخذ عدداً من القرارات تحت مسمى التدوير الوظيفي، والأصح قول «التدمير الوظيفي»، في المرافق والمؤسسات التربوية المختلفة، وجاءت هذه القرارات بكل مخزجاتها مخالفة لقانون التدوير الوظيفي، وقانون السلطة المحلية، فعلى سبيل المثال تم تغيير ونقل وتبديل 255 موقفاً تربوياً ضمن مديري مدارس أمانة العاصمة ومحافظات صنعاء، بمخالفة صريحة للقانون.

أكد وزير التربية أن هناك ما يقارب من 39 ألف معلم ومعلمة في أرض المهجر، ويتقاضون مرتباتهم بتعاون من مديري عموم المديرات ومديري التربية، وهذا التصريح بنظر وزير التربية إنجاز، لكننا نتساءل ما هي الخطوات التي تم اتخاذها تجاه هؤلاء المعلمين؟ وهل باشر باعلان أسماء هؤلاء المعلمين؟ وبالمقابل لم يفصح عن مصير عدد مواز لهم يعملون في المدارس تحت ما يسمى بالمعلم البديل على مرأى ومسمع القيادات التربوية، ووفقاً لتقارير الفرق الفنية والإشرافية (توجيه - رقابة). إن ما يخطط له من خلال هذه التصريحات ليس سوى البدء بإجراءات لاحقة ستكون كارثية بإحلال عناصر الإصلاح محل المنقطعين، مما سينتج عنه عواقب وخيمة.

## نماذج من التعيينات الحزبية

ننشر هنا بعض التعيينات التي جاءت بها حكومة الوفاق في وزارة التربية والتعليم: ليس بمعايير الكفاءة والخبرات والمؤهلات بل لقد كانت التعيينات وفقاً لمعيار الإخلاص في الولاء الحزبي للإخوان ومعايير المناطيقية والولاءات القبلية كما هو مبين في الكشف ومن ذلك:

- 1- عنان عبده الحاج الرعيبي مدير عام شؤون المعلمين - اصلاح
- 2- عبدالله عثمان المخلافي مدير عام تنمية قدرات المعلمين - اصلاح
- 3- عبدالله غالب المخلافي مدير عام التعليم العام - اصلاح
- 4- د/ عبدالله سلطان المخلافي مدير عام المناهج - اصلاح
- 5- د/ عبدالغني العديني مدير عام الجودة - اصلاح
- 6- محمد حميد كحلة مدير عام مدارس التحفيظ - اصلاح
- 7- أحمد عبده سعيد مدير عام الأنشطة المدرسية
- 8- عبدالرحمن السماوي مدير عام التخطيط والإحصاء - اصلاح
- 9- محمد عبده النجاشي مدير عام تعليم البنات - اصلاح